IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2023) 13 (4): 167-178

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abed Muhannad Khamis, Muhammed Muhammed Sohail & Abed Firas Khamis. Comparison Markov Chain and Neural Network Models for forecasting Population growth data in Iraq. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2023) 13 (4):167-178.**

Analysis of the evolution of the relationship between public revenues and total savings in the Iraqi economy for the period (2005-2021)

Muhannad Khamis Abed [1], Muhammed Sohail Muhammed [2], Firas Khamis Abed [3]

[(1,2,3)] *University of Fallujah, Alanbar, Iraq*

muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq[1]
mohammed.aljumily109@gmail.com[2]
firaskmieas77@gmail.com[3]

Abstract: The research aims to know the extent to which there is a relationship between public revenues and the rate of savings in the Iraqi economy using quarterly data for the period (2005-2021), and the research proceeds from the basic hypothesis that there is a direct relationship between public revenues and savings, and the results of the analytical side showed the presence of fluctuations in the values of each of the revenues The results of the standard analysis showed that there is a direct, statistically significant relationship between public revenues and savings rates. The research concluded a set of conclusions, the most important of which was the existence of a strong and significant positive correlation at a significant level (1%), which means that the increase in public revenues led to an increase in savings in the Iraqi economy during the research period. As for the recommendations, the most important of them is working on the optimal use of available economic resources, making radical reforms in investment projects, focusing on productivity and effective use of capital, and the need to provide a stable policy. It helps to increase revenues in all its forms, and finally the need to work to increase coordination and interdependence between the policy of public revenues and savings in the Iraqi economy.

Keywords: Revenues, Total Savings, Joint Integration, Iraq.

تحليل تطور العلاقة بين الايرادات العامة والادخار الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

أ.م.د. مهند خميس عبد[١] ، م. محمد سهيل محمد [٢]، الباحث: فراس خميس عبد [٣]

[(١،٢،٣)] *جامعة الفلوجة، الانبار، العراق*

المستخلص: يهدف البحث الى معرفة مدى وجود علاقة بين الايرادات العامة ومعدل الادخار في الاقتصاد العراقي باستخدام بيانات ربع سنوية للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١)، وينطلق البحث من الفرضية الاساسية بوجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والادخار، واظهرت نتائج الجانب التحليلي وجود تذبذب في قيم كل من الإيرادات العامة

ومعدلات الادخار صعوداً ونزولا، فيما أظهرت نتائج التحليل القياسي أن هناك علاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة ومعدلات الادخار. وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات لعل أبرزها كان وجود ارتباط إيجابي قوي ومعنوي عند مستوى معنوي (١٪)، مما يعني أن الزيادة في الايرادات العامة أدت إلى زيادة الادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث. أما التوصيات، فإن أهمها العمل على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وإجراء إصلاحات جذرية في المشاريع الاستثمارية والتركيز على الإنتاجية والاستخدام الفعال لرأس المال، وضرورة توفير سياسة مستقرة. تساعد على زيادة الايرادات بكافة أشكالها وأخيرا ضرورة العمل على زيادة التنسيق والترابط بين سياسة الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة، الادخار الاجمالي، التكامل المشترك، العراق.

Corresponding Author: E-mail: muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq

١ المقدمة

يظهر المنظور الاقتصادي أن الإيرادات والمدخرات العامة متغيرين لا ينفصلان عن بعضهما البعض. تعتبر الإيرادات على الأرجح واحدة من أهم الحوافز للادخار، مما يعني أنه عندما يدخر المدخر أمواله المادية والمالية، فإنه يفكر بالتأكيد في استثمارها عاجلاً أم آجلاً، باستثناء ما هو نادر. أما المدخرات فهي ناتجة عن الاستثمار، فبعد استبعاد ضرورات الإنتاج نحصل على الإنتاجية التي يتكون منها الدخل، ويذهب الجزء الأخير منها إلى الادخار إذا كان الدخل أعلى من مستوى الكفاف، ويمكن توضيح التكامل. الدور بين الإيرادات العامة والمدخرات. فكلما ارتفعت الإيرادات العامة، زادت الإنتاجية وزادت المدخرات. الأموال المستثمرة والمدخرات هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات وتراكم رأس المال في أي مجتمع. وقد تم توثيق دور الإيرادات والمدخرات العامة في الأدبيات الاقتصادية من خلال العلاقة القوية بين الإيرادات العامة ومعدلات الادخار، كما ترجمت في العديد من الدراسات التطبيقية التي شملت العديد من الدول المتقدمة والنامية، ومنذ العلاقة بين الإيرادات العامة والمدخرات. من الأهمية بمكان أن دراسة هذه العلاقة في الاقتصاد العراقي كانت تتطلب تحديد واستخدام النماذج القياسية الحديثة المناسبة والأساليب القائمة على أسس اقتصادية سليمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية العلاقة بين الإيرادات العامة والمدخرات تتطلب المشاركة، وعلى هذا الأساس تم اختيار موضوع البحث.

٢ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دراسة عامل مهم وهو الايرادات العامة ومدى ارتباطها بزيادة المدخرات في العراق اي هل هناك علاقة مستقرة طويلة الامد بين الايرادات العامة والمدخرات في الاقتصاد العراقي. للفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١) ويمكن تلخيص مشكلة البحث ((حجم التأثير التي تمارسه التغيرات في الايرادات العامة على الادخار الاجمالي في الاقتصاد العراقي في ظل التغيرات في سعر النفط والظروف السياسية والامنية خلال مدة البحث))

٣ أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال فهم وتحليل العلاقة بين الإيرادات العامة والادخار في ضوء الفجوة التي قد تحصل بين الإيرادات العامة والمدخرات وتمويل الانفاق العام وتشجيع الاستثمار والتنمية وبالتالي تحقق الاستقرار والتوازن المالي وعليه يمكن معرفة حجم تحركات الإيرادات العامة وبالتالي تصميم واختيار السياسة الاقتصادية المثلى على مستوى الاقتصاد الكلي.

٤ فرضية البحث:

اعتمد البحث على فرضية اساسية بأن هناك تأثيرا ايجابيا معنوي للإيرادات العامة على الادخار الاجمالي في الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١).

٥ هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى توضيح طبيعة الفجوة واتجاهات العلاقة بين معدل الايرادات العامة والمدخرات على المدى الطويل وهل هي علاقة مباشرة ام غير مباشرة ومامدى تأثيرها على تطوير هيكل الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

٦ منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي بهدف دراسة الاطر والأفكار النظرية، المنهج الأول هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف دراسة الأطر والأفكار النظرية المتعلقة بالإيرادات العامة وأثره على الادخار الاجمالي وفق منطق النظرية الاقتصادية.

٧ حدود البحث:

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي
الحدود الزمانية (٢٠٠٥-٢٠٢١) بيانات ربع سنوية للإيرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي.

٨ هيكلية البحث:
قسم البحث إلى محاور عدة، تضمن المحور الأول: مفهوم الإيرادات العامة وكذلك الادخار، بينما اهتم المحور الثاني تطور الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)، اما المحور الثالث اهتم بنتائج تحليل أثر العلاقة بين الإيرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)، واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:
تعتبر الدراسات السابقة مرجعا رئيسيا للدراسات والبحوث الجارية، خاصة وأن هناك العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع العلاقة بين الإيرادات العامة والادخار. ومن أهم هذه الدراسات السابقة ما يلي:

أ- دراسة، هيفاء يوسف سليمان، وسعد العبدلي، (٢٠١٢)، بعنوان (تحليل واقع العلاقة السببية بين راسا المال الثابت الاجمالي للقطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٠)، تهدف الدراسة إلى تحليل واقع واتجاهات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي وأهميتها النسبية لتحديد العلاقة السببية (Granger) بين هذين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة وثم حدد المدى الكبير (المحسوب F) لقبول أو رفض اتجاه العلاقة السببية. وكان أبرز الاستنتاجات: عدم استقرار سلسلة البيانات للمتغيرين (CaP) و (Gdp) على المستوى واستقراره بعد أخذ الفروق الأولى لهما، ووجود علاقة تكامل مشترك بينهما وتفسير طويل. مصطلح العلاقة الوظيفية،

ب- دراسة، أحمد سلامي ومحمد شيخي (2014)، بعنوان (العلاقة السببية ومنهجية التكامل المشترك بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الجزائري للمدة (١٩٧١-٢٠١١)، الهدف من الدراسة هو تحديد نوع العلاقة بين معدلات الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري عن طريق البيانات السنوية وبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة أم لا. كانت هناك حاجة لبعض ادوات الاحصاء فضلا عن اجراء اختبارات جذر الوحدة وتم بيان درجة تكامل متغيرات البحث ووجد أن درجة التكامل بين المتغيرات متحققة ومن الدرجة الاولى وعلى هذا الأساس تم استعمال اختبارات التكامل المشترك إنجل – غرانجر وجوهانسون فضلا عن استخدام طريقة كرانجر لاختبار السببية للتاكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات قيد البحث. أبرز الاستنتاجات تبين ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى وبناءا على هذا تم استعمال اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات، من أجل التحقق على وجود علاقة من عدمها في الاجل الطويل. وتبين من خلال اجراء التحليل لمتغيرات البحث عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات البحث في الاقتصاد الجزائري خلال مدة البحث المدروسة.

ت- دراسة، علي عبد الوهاب نجا، (٢٠١٥)، عنوان الدراسة ((العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٢)، تهدف الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي في مصر، ثم تحديد العلاقات الكمية والسببية بينهما، وكذلك القنوات التي ينتقل من خلالها هذا التأثير.ويتم ذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدبيات الاقتصادية وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة. أبرز الاستنتاجات انخفاض معدلات الادخار والاستثمار خلال فترة الدراسة، وفشل المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المطلوبة سواء بشكل مطلق أو مقارن، وتأثير المدخرات على الاستثمار والنمو الاقتصادي إيجابي وكبير. على المدى الطويل، كذلك يؤثر الاستثمار بشكل إيجابي وكبير على كل من المدخرات والنمو الاقتصادي، كما تؤكده نتائج العلاقة السببية. تتمثل العلاقة أحادية الاتجاه في حقيقة أن النمو يتسبب في الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى الادخار، والذي يشير إلى أن الطلب هو الذي يسبب العرض ويحفزه.

<u>الاضافة العلمية للبحث:</u>
أما دراستنا الحالية فهي امتداد لدراسات وأبحاث سابقة ولكنها تختلف عن تلك الدراسات في أننا أخذنا أحد متغيرات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة وهي أحد المصادر الرئيسة للاقتصاد الكلي، ومتغير من متغيرات الاقتصاد الكلي متمثل في إجمالي المدخرات في الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أخذناها في الدراسة. (٢٠٠٥ - ٢٠٢١).

المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للإيرادات العامة والادخار

تستخدم البلدان أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف معينة تتفق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن بين هذه الأدوات الإيرادات العامة:

اولاً- مفهوم الايرادات العامة:
المطلوب من الدولة لأداء مهامها هو كيف تحصل على ايرادات بهدف تمويل انفاقها العام أي ماهي الالية التي تحصل بها الدولة على مواردها المالية بهدف تغطية نفقاتها العامة وان هذه الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة تسمى بالإيرادات العامة **(العلى ، ٢٠١١: ٩٧)**.
وتعرف الإيرادات العامة بأنها: حاصل جمع الايرادات التي تحص عليها الدولة من اموال واصول من مصادرها المختلفة والتي تحتاجها لتغطية نشاطاتها المالية المطالبة بها لتغطية الحاجات العامة للمواطنين **(المحجوب، ١٩٨٤: ١٠)**، وقد ادى تطور تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية إلى تنمية وتطوير الايرادات العامة التي تحصل عليها الدولة والتي تكمن في الضرائب التي تحصل عليها الدولة وعوائدها للملك الخاص، والقروض، والرسوم، والغرامات، وحتى الإصدار النقدي الجديد، بما يواكب التطور. من حجم الإنفاق العام وتعدد أهدافه **(سلمان، ٢٠٠٩: ٤٢)**.

وعليه يمكن ان تشمل هذه الإيرادات على صنفين: الصنف الاول يتمثل بالإيرادات الاصلية والصنف الثاني يشمل الايرادات التي تأتي منها.
والإيرادات الاصلية يقصد بها الايرادات التي تستحوذ عليها الدولة عن طريق ممتلكاتها وهو الذي يعرف دخل المجال. أما الإيرادات المتأتية فهي عبارة عن الايرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتطاع التي تقوم به الدولة من دخول وثروات الافراد **(أبو ألعلا، ٢٠١٣: ١٧)**.

ثانيا: اهمية الايرادات العامة: بدأت أهمية الدخل التجاري بالظهور من جديد كمصدر مهم لتمويل الخزينة العامة للعديد من الحكومات المعاصرة، لكن هذا الظهور لهذا الدخل حدث بطريقة جديدة تنعكس في جميع أنواع المشاريع الاقتصادية الخاصة بها. ويديرها القطاع العام وتدر دخلاً للخزينة، مثل المؤسسات العامة الصناعية والتجارية والعقارية والمالية. يعود سبب الأهمية المتزايدة لهذا المورد مرة أخرى إلى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. من الممكن تحديد بعض الأسباب التي تدفع الحكومات المعاصرة لتوسيع نطاق ملكيتها العامة، وأهمها: **(منير , ٢٠٠٦: ٦٦)**.

١. أهمية الفوائد الاجتماعية للصناعة: إذا كانت الصناعة مهمة للمجتمع، وكانت عواملها الخارجية المفيدة كبيرة أو أن تكاليفها تتناقص بالنسبة لحجم الإنتاج، فمن مصلحة المجتمع أن تمتلكها الحكومة. مثل هذه الصناعات، لحماية الأفراد من التأثير الاحتكاري، أو لتقديم خدمات بمستويات أسعار مقبولة.
٢. المزايا الإستراتيجية للصناعة: أن للصناعة أهمية سياسية أو عسكرية تتعلق بالأمن القومي، حيث أن إنشائها يتطلب نوعًا من السرية، مثل الصناعات الحربية والمعدات العسكرية.
٣. خدمات الرعاية الاجتماعية: قد يكون من مصلحة المجتمع أن تمتلك الحكومات مساحات شاسعة من الغابات والمتنزهات الوطنية، بهدف الحفاظ على البيئة الطبيعية وعدم تلويث الهواء. وكذلك مشاريع الإسكان.
٤. نقص رأس المال في القطاع الخاص: في هذه الحالة، تكون الحكومة هي الوحدة الاقتصادية الوحيدة القادرة على توفير رأس المال اللازم لمشاريع مهمة وضرورية للمجتمع. أو يتعين على الحكومة أن تتحمل المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه المشاريع، مثل مشاريع السكك الحديدية وبناء محطات توليد الكهرباء. تزداد أهمية هذا الدافع في البلدان المتخلفة اقتصاديا، حيث قدرات القطاع الخاص ضعيفة والحوافز لهذا النوع من المشاريع منخفضة.
٥. دافع الإيرادات: سبب امتلاك الحكومة للمشاريع العامة هو زيادة الدخل المالي للخزينة العامة من خلال الأرباح التي تحصل عليها هذه المشاريع مما يؤدي إلى تقليل العبء الضريبي على أفراد المجتمع.

ثالثاً: أنواع الايرادات العامة:
رافق تطور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور مصادر دخلها وزيادة الأهمية النسبية لبعض المصادر لذلك يمكن تقسيم الإيرادات على النحو الاتي:

١. **ايرادات املاك الدولة**: يقصد بممتلكات الدولة العقارات والأموال المنقولة المملوكة للدولة، والتي تخضع لأحكام القانون العام، والتي تسمى أملاك الملك العام، والمخصصة للمنفعة العامة. تم تقسيمه إلى صنفين حيث يسمى الصنف الاول المجال ألعام وهنا لايقصد به ان تحصل الدولة على عائد، الصنف الثاني يسمى المجال الخاص، وهو الأموال المخصصة للاستغلال الاقتصادي وتتميز بالاستمرارية، فهي مورد مستمر ومتجدد سنويًا، وهي الوحيدة التي تشكل إيرادات الدولة من ممتلكاتها مصدر الدخل، **(العلي، ٢٠١١: ٩٨)**.

٢. **الرسوم**: وهي عبارة عن مبلغ من الاموال تقوم بتحديده الدولة ويقوم بدفعه الافراد في كل مرة يقدم له خدمات من قبل الدولة بحيث تحقق له منفعة معينة يشعر الفراد بها **(عثمان، ٢٠٠٨: ١٠٥)**.

٣. **القروض العامه :** هي تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة من السوق الاجنبية او الوطنية على ان تتعهد الدولة بسدادها في وقت معلوم وبفائدة تكون محددة وفق شروط محددة ، ويمكن اعطاء مفهوم اخر الى القروض العامة : على انها مبالغ نقدية التي تقترضها الدلولة او اي شخصية معنوية من الاشخاص او الافراد العامة او الخاصة الاجنبية او الوطنية الوطنية او المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع ان تتهد الدولة بتسديد هذا القرض حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين على ان تتضمنها فائدة متفق عليها مثبتة وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين **(عبد الحميد، ٢٠٠٦: ٢٥٠)**.

٤. **الاعانات**: الإعانات تعتبر من انواع الايرادات العامة التي تمثل دور بارز في إنعاش خزينة الدولة بالأموال وهي على نوعان. النوع الاول هو الإعانات الداخلية التي يتم جمعها من الأفراد في المنزل والتي يقدمها المواطنون من أجل دعم الحكومة مالياً وليس لها تأثير كبير.أما الثاني فهو ما تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المنظمات أو الدول الأجنبية ، تليها الأخيرة من أجل السيطرة على جهاز الإنتاج الضخم، حيث يكون العرض أكبر من الطلب ،أو من بهدف الحصول على دعم الدولة والتي يقدم لها الدعم **(العلى، ٢٠٠١: ٣٠٤)**.

٥. **الغرامات**: وهي من أنواع الإيرادات العامة التي تضيف جزءا من إيراداتها إلى الموازنة العامة، حيث تعتبر الغرامات إيرادات إلزامية تحصل عليها الدولة من الأفراد في حال وقوع مخالفة قانونية في فترة زمنية معينة **(أبو العلا، ٢٠١٣: ١٤)**.

٦. **الاصدار النقدي الجديد:** ولكي تتمكن الدول من التأثير على الطلب الكلي للتعويض عن انخفاض كمية الطلب الخاص ، وخاصة فيما يتعلق بالطلب على الاستثمار، يزداد الإنفاق العام وفقًا لتلك الضوابط في اطار سياسة الدولة وعجز الموازنة ولعل من بين اهم الضوابط هو العمل على ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الكامنة التي يمكن أن تسهم في زيادة

الاستثمارات والإنتاج والدخل ، أو وجود جهاز إنتاجي مرن قادر على مواجهة الطلب الإضافي الناتج عن ارتفاع حجم النفقات العامة بهدف العمل على المحافظة على مستوى مقبول من التضخم الاقتصادي الذي قد يواجه البلد **(منير,٢٠٠٦: ٦٧)**.

٧. **الضرائب:** هي عبارة عن مبالغ من المال تفرضه الدولة بالقانون على الافراد إجبارياً حسب قدرتها على تحمل التكاليف وبدون مقابل، وتستخدم إيراداتها في المشتريات الحكومية، وكذلك إعادة توزيع الدخل بين المواطنين، وتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام. شراء السلع عن طريق تحويل الموارد منها إلى الدولة، والثاني: أن الإيرادات التي فد تحصل عليها الدولة قد تستخدم لتقديم الدعم بهدف اعادة توزيع الدخل او لغرض شراء السلع والخدمات وتقديمها كدعم الى الافراد **(Daved,2010 , 357)**.

ويمكن تعريفها أنها مجرد اداة بهدف توزيع لا عادة إدخال او شراء المشتريات التي تقوم بها الحكومة **(مرتضى ،٢٠٢٢: ٢٦٨)**

رابعاً: مفهوم الادخار: يتم تعريف الادخار على أنه ناتج الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم استهلاكها، بل يوجه الاستثمار لزيادة قدرته على إرضاء نفسه في المستقبل. وهذا يعني أن الادخار يتم لتوجيهه نحو بناء القدرات الإنتاجية التي تزيد الدخل، أو على الأقل تحافظ على مستواه الحقيقي. **(عبد الغفار، ١٩٩٧: ١)**. ويمكن تعريف الادخار أنه ينقل القوة الشرائية من المدخر إلى العمال الذين يبنون رأس مال جديد، والمقصود هنا أن الادخار ينتقل من أصحاب الفوائض المالية لسد العجز الذي يعاني منه المستثمرون **(حسين، ٢٠٠٦: ١٨٧)** الادخار:كما يعني أيضًا تقليل النفقات مثل السفر والمشتريات وما إلى ذلك. يعتبر الادخار وسيلة للحفاظ على المال أو الاحتفاظ بجزء منه، على عكس الاستثمار الذي ينطوي على بعض المخاطر. كما يمكن تعريفها على أنها: عدم إنفاق الدخل على الاستهلاك، أي الامتناع عن الإنفاق إلى أقصى حد ممكن، أي أن الادخار وفقًا لهذا التعريف لا يمثل خصمًا لجزء من الدخل، بل هو إيقاف الإنفاق. نسبة كبيرة من الدخل والادخار لا تؤدي بالضرورة إلى الاستثمار. أي أن المبدأ الأساسي في الادخار هو ما يحتفظ به الفرد في مكان مخصص، مثل المنزل، أو يودعه في البنوك **(سلطان، ٢٠٠٦: ١٨١)**. نتيجة للتعريفات السابقة، يمكن اعتبار المدخرات جزءًا أو جزءًا من الدخل غير المخصص للاستهلاك الفوري، ولكن يتم الاحتفاظ به من أجل تحقيق أغراض مستقبلية، على سبيل المثال، أرباح أعلى من خلال استخدام تلك المدخرات. .

خامساً: عناصر الادخار: من خلال تقديم التعريفات أعلاه، يلاحظ أن العناصر الرئيسية للادخار هي:**(محمد،٢٠٠٤ :٣٥) و(بشرى، ٢٠١٣ :١٥٥)**

١. الدخل للتوفير، يجب أن يكون الدخل متوفراً بغض النظر عن مقدار هذا الدخل، اي يكون للمدخرين دخل سواء كانوا أفراداً أو مجموعات، بل وحتى الدول بحيث يستخدم جزء منه للادخار
٢. المنفعة: تعتبر من أهم عناصر المدخرات لأن عملية خصم الدخل ليست الغاية الأساسية في حد ذاتها، بل هي الوسيلة إلى الغاية الأساسية وهي الاستفادة من الأموال التي يتم توفيرها في المستقبل لاستخدامها واستغلالها. في حالة حدوث أي طارئ.
٣. الاستثمار: يعتبر هذا العنصر أساسًا مهمًا لعملية الادخار، والتي يجب أن تكون متوفرة فيه، وهو شرط للادخار الإيجابي.

سادساً: اهمية الادخار : تظهر أهمية الادخار من خلال سياسة الادخار العقلانية والتي تنبثق من الفائض الاقتصادي ومفهومة والعمل على توجيهه بالشكل الأمثل نحو التنمية ، وعلى هذا الأساس يتوزع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والادخار ، وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك في مع ذلك. ، فإن مستوى الاستهلاك في البلدان الأقل نمواً منخفض بالفعل ، لذا ينصب التركيز على زيادة الميل الهامشي للادخار (M.P.S) تنبع أهمية المدخرات أيضًا من حقيقة أنه كلما ارتفع مستوى المدخرات في أي اقتصاد ، زادت التسهيلات التي يمكن أن تحصل على التمويل اللازم لمساعدتهم على رفع قدراتهم الإنتاجية ، وزيادة دخلهم ، و إمكانية استمراره واستمرار الإنتاج ، لأن الزيادة في الإنتاج تعني توافر مبلغ كافٍ من رأس المال. صناديق التمويل (٢٢:٢٠١٠, MINISTRY) تعتبر المدخرات أحد مصادر الأمن ضد عدم اليقين في المستقبل، حيث تظهر أهميتها كوسيلة لتحقيق الاستقرار النقدي الاقتصادي ، وهذا يتم عن طريق توجيه الموارد المالية الزائدة نحو الادخار بدلاً من التوسع في الاستهلاك ، مما يزيد الطلب الكلي. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يؤدي إلى تضخم يؤدي إلى تآكل المدخرات المالية وتبديد المدخرات التي يتم جمعها من خلال الواردات لتلبية الطلب المتزايد. وبالعودة إلى الفكر الاقتصادي، يتضح أن أهمية الادخار كانت موضوع الدراسة والتحليل من قبل جميع المدارس الاقتصادية، حيث ركزت المدرسة الكلاسيكية على زيادة أرباح الطبقة الرأسمالية، حيث أن هذه الطبقة هي التي تدخر رأس المال وتراكمه. . كما أطلق ديفيد ريكاردو على فكرته عن "أجر الكفاف" والتي توجه الدخل نحو المكاسب من العمل، أي أن المدرسة الكلاسيكية شددت على زيادة التراكم الرأسمالي لزيادة الإنتاج. **(القريشي، ٢٠٠٧، ٥٩)**.

سابعاً: أنواع الادّخار:

تجدر الإشارة إلى أن المدخرات لها عدة أنواع، لأن المدخرات هي عملية اقتصادية يقوم بها كل من الفرد والدولة، بطرق وأساليب مختلفة، وبناءً على ذلك، يمكن مراجعة أنواع المدخرات وفقًا لطريقة التقسيم التالية:

١. الادّخار القومي: هي الوفورات الناتجة عن أجزاء من النشاط الاقتصادي على ان يكون داخل حدود الدولة فضلاً عن المدخرات الناتجة عن صافي المعاملات الخارجية، أي الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات. الأطراف المعنية، أي مجموع المدخرات المحلية بالإضافة إلى صافي الدخل من عوامل الإنتاج المستخدمة في الخارج. بشكل إيجابي، المدخرات الوطنية أكبر من الادخار المحلي والعكس صحيح. عندما يكون صافي المعاملات الخارجية سلبيًا، يكون الادخار الوطني أقل من الادخار المحلي. بعبارة أخرى، هناك عجز في تعاملات الدولة في الخارج. **(السعيدي، ٢٠٠٧: ٢٤)**.

٢. الادّخار المحلي: من الشائع أن يتم معظم النشاط الاقتصادي في حدود الدولة وأن يكون كل ما يتم إنتاجه من هذا النشاط محليًا وبالنسبة للجزء الذي يستخدم للادخار في إنتاج هذا النشاط يعتبر مدخرات محلية. ويعبر عن مجموع مدخرات قطاع الأسرة ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها. يتكون الادخار المحلي من نوعين، الأول الادخار العام، وتتبعه الدولة من خلال ناتج الدخل الذي تحصل عليه من التجارة الدولية والضرائب المفروضة على المواطنين أو أي نشاط اقتصادي آخر، ومتى تتبع الدولة نهجًا يحافظ على الموارد، وبالتالي فهي تغطي احتياجاتها الأساسية ويمكن استخدام الموارد الزائدة لتغطية عجز الميزانية. أما النوع الثاني من المدخرات فهو المدخرات الخاصة، وهي المدخرات التي تسعى إليها المؤسسات الخاصة على اختلاف أنواعها، والتي تمثل كل ما تخصصه المؤسسات الإنتاجية والتجارية والخدمية من أرباحها لزيادة استثماراتها، وكذلك مثل: المدخرات التي تتبعها العائلات (مدخرات الأسرة)، يعتمد دخلها على ما تستهلكه وبالتالي يتم توجيهه نحو المدخرات، أي أن هذه المدخرات تحدث عندما يتم تغطية الاحتياجات الأساسية للشركات أو العائلات بأكملها ويكون هناك فائض في الموارد المتاحة.

٣. الادّخار الاجنبي: هي الموارد التي حصلت عليها الحكومة من الخارج لزيادة كفاءة المدخرات الداخلية في تمويل الاستثمار لتحقيق التنمية المتكاملة، ويتخذ هذا التمويل أشكالاً مختلفة، ويختلف تصنيفها حسب قدرة المقرضين (إذا كان كيان عام أو خاص)، وكذلك حسب تواريخ انتهاء الصلاحية ودرجة الالتزام مع الدائنين (قروض أو مساعدات أو تبرعات)، **(فايزة، ٢٠١٦: ٣٤)**.

ثامناً:أهداف الادِّخار :

التمويل هو العامل الاساسي لعملية التنمية الاقتصادية وجوهرها هو الاستثمار، من المعروف أن الاستثمار يتطلب مدخرات مالية وعينية، لذلك يمكن تلخيص أهم أهداف الادخار على النحو التالي: **(حميدات، ٢٠١٥: ٣٣)**.

١. تحقيق التنمية الاجتماعية مثل استيعاب البطالة وتحسين الخدمات وتحسين مستوى الخدمات، لأن المدخرات غالبا ما تكون موجهة نحو الاستثمار.
٢. التقليل من الإسراف والهدر في الاستهلاك مما يساعد على الاستقرار الاجتماعي والتكيف مع المشاكل المستقبلية.
٣. تحقيق تنمية أكبر في مختلف مجالات التنمية، لأن بناء وتكوين استثمارات جديدة أو توسيع الاستثمارات القائمة يؤدي إلى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي وان ذلك يتحقق عن طريق الادخار.
٤. السماح للهيئات العامة بتمويل مشاريعها التنموية.
٥. تحقيق الدخل والأرباح التي تساعد على تنمية الاقتصاد الوطني، لأن الأموال التي يتم توفيرها ستستخدم في الاستثمار.
٦. تساعد المدخرات في الحد من ارتفاع الأسعار، أي محاربة التضخم وزيادة المعروض من السلع والخدمات.

المحور الثاني: تطور الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

تناول تطور الايرادات العامة ونسبة الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥ - ٢٠٢١) كما يتضح من الجدول رقم (١) والزيادة الواضحة في معدلات الايرادات العامة في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٨). بمعدلات تباين سنوية موجبة ، حيث استمرت الزيادة حتى وصلت إلى (٨٠٢,٥٢١,٨٢) عام (٢٠٠٨) بمعدل تغير سنوي قدره (٤٦,٠١٪) وهذا ينعكس بصورة ايجابية على القطاعات الاقتصادية على مجمل الاقتصاد الكلي من حيث معدلات الادخار ، فهي تتبع مسارًا تصاعديًا مع زيادة الدخل وكما هو مبين في الجدول (١) حيث استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى (٥١,٩٧٪) عام (٢٠٠٨) نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة أسعار النفط أي زيادة عائدات النفط وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية ، وذلك لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات النفط أي أن الزيادة في الايرادات كانت بعيدة عن المصادر المختلفة التي تدر عوائد مالية ، ولكن في عام (٢٠٠٩) لوحظ أن المعدلات العامة للإيرادات انخفضت إلى (٥٥٢,٠٩٣,٥٣) مليون دينار ، بمعدل تباين سنوي سلبي. من (-٣١,٢١٪) ، بينما انخفضت نسبة مدخرات الدخل الأخرى إلى (٤,٢٦٪)، وقد يعود السبب وراء ذلك الى انخفاض الطلب الكلي العالمي على مشتقات النفط الخام نتيجة الأزمة العالمية. ارتفعت الإيرادات مرة أخرى في السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) بمعدلات تباين سنوية موجبة، حيث بلغت الإيرادات في عام (٢٠١٠) (٧٠١,٧٨٢,٢٣) مليون دينار بمعدل تغير بلغ (٢٧,١١٪) ، واستمرت هذه الزيادة حتى بلغت (١١٩,٨١٧,٢٢٤). مليون دينار عام (٢٠١٢) في المتوسط بلغ التباين السنوي (١٥,٢٢٪) فيما يتعلق بمعدل الادخار، فقد ارتفع مرة أخرى في نفس السنوات مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٩. وبلغ (٢٢,٤٦٪) ، (٤٠,٧٩٪) و ٣٣,٧١٠٪ على التوالي وهذا يعود الى ان أسعار النفط عاودت الى الارتفاع اذ لوحظ في (٢٠١٠) أن معدل الادخار تجاوز المعدل الصحيح بسبب زيادة معدلات الادخار على الدخل العام ، لكن الدخل العام انخفض بشكل سريع في السنوات (٢٠١٣-٢٠١٦) حيث بلغ (١١٣،٨٤٠،٠٧٦) مليون دينار في العام. (٢٠١٣) بمعدل تباين سنوي سلبي (٪) (-٤,٩٩) واستمر في الانخفاض حتى (٢٠١٦) ليصل إلى (٥٣٤،١٣٤،٤٥) مليون دينار عام (٢٠١٦) بمعدل تباين سنوي من (-٦,٦٤٪) إلى (٣٤,٩٩٪) في عام ٢٠١٦ ، لكن الإيرادات العامة زادت بسرعة مرة أخرى بنسب تباين إيجابي بلغت (٤٧,٩٢٪ و ٣٤,٨٨٪) ثم انخفضت حتى نهاية الفترة بمعدلات تباين سالبة ، لذا فإن متوسط معدل التباين السنوي للإيرادات العامة هو من بنسبة (١١,١٥٪) من حيث معدلات الادخار ، عادوا إلى مسارهم التصاعدي في نهاية الفترة المدروسة ، وبلغ (٤٣,٨٣٪) ، (٤٤,٦٢٪) ، (٤٩,٢١٪) ، (٤٩,٠٦٪) على التوالي. وبلغ متوسط نسبة المدخرات إلى الدخل العام (٣٤,٥٦٪) ، بينما بلغ معدل النمو المركب للإيرادات الحكومية (٧,٤١٪ خلال فترة الدراسة ، ويبين الجدول البياني (١) الإيرادات العامة والادخار في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

جدول (١) تطور الإيرادات العامة والادخار بالاسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2021) (مليون دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي للإيرادات العامة %	الادخار	معدل التغير السنوي للادخار%
٢٠٠٥	40502830	-	8228016.8	-
٢٠٠٦	49055445	21.12	19119445.4	56.96
٢٠٠٧	54964850	12.05	18480742.0	-3.45
٢٠٠٨	80252182	46.01	41710145.0	55.69
٢٠٠٩	55209353	-31.21	2353657.9	-16.72
٢٠١٠	70178223	27.11	15766720.1	85.07
٢٠١١	103989089	48.18	42416293.4	62.82
٢٠١٢	119817224	15.22	40390900.8	-5.01
٢٠١٣	113840076	-4.99	52311773.5	22.78
٢٠١٤	105386623	-7.43	38908708.7	-34.44
٢٠١٥	57215315	-45.71	18637749.0	-108.76
٢٠١٦	53413445	-6.64	18692103.9	0.29
٢٠١٧	79011421	47.92	34633301.2	46.02
٢٠١٨	106569833	34.88	47557938.3	27.17
٢٠١٩	105569687	-0.94	52943035.0	10.17
٢٠٢٠	103589145	-1.88	50823800	-4.16
٢٠٢١	103448939	-0.13	57823662	12.10

المصدر:
-وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.
-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية.
- تم حساب معدل التغير السنوي بموجب الصيغة الاتية:R=Yt-Yt-1\Yt-1 ، إذ انR : معدل التغير السنوي Yt:قيمته في السنة الحالية، Yt-1:قيمته في السنة السابقة

يتضح من الشكل (١) أن الايرادات العامة والادخار في العراق شهدت تقلبات خلال مدة البحث نتيجة الفائض والعجز الملحوظ في الموازنة العامة خلال تلك المدة. في عام (٢٠١٨) شهدت الموازنة العامة أكبر فائض نتيجة الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار النفط وانعكس ذلك بشكل إيجابي في الموازنة العامة للعراق.

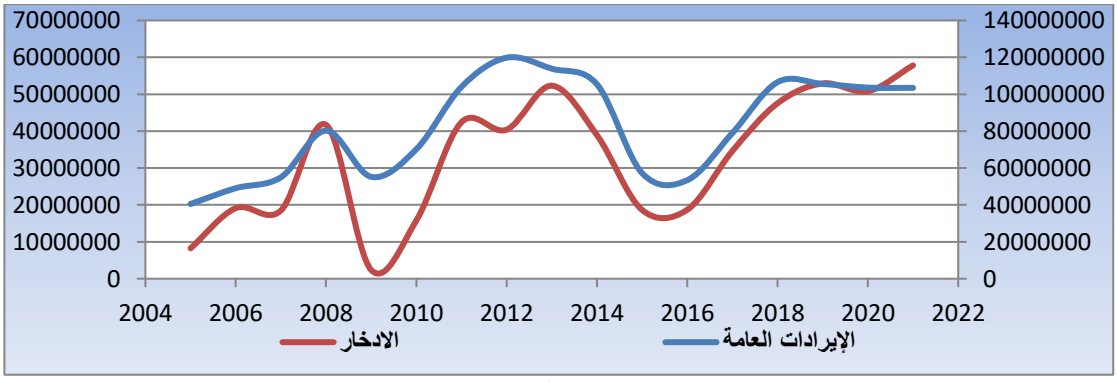

الشكل (١) تطور الإيرادات العامة والادخار بالأسعار الثابتة في العراق للمده(2005-2021)
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (١)

اما بالنسبة لمعدل التغير السنوي للإيرادات العامة والادخار في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني (٢) الاتي:

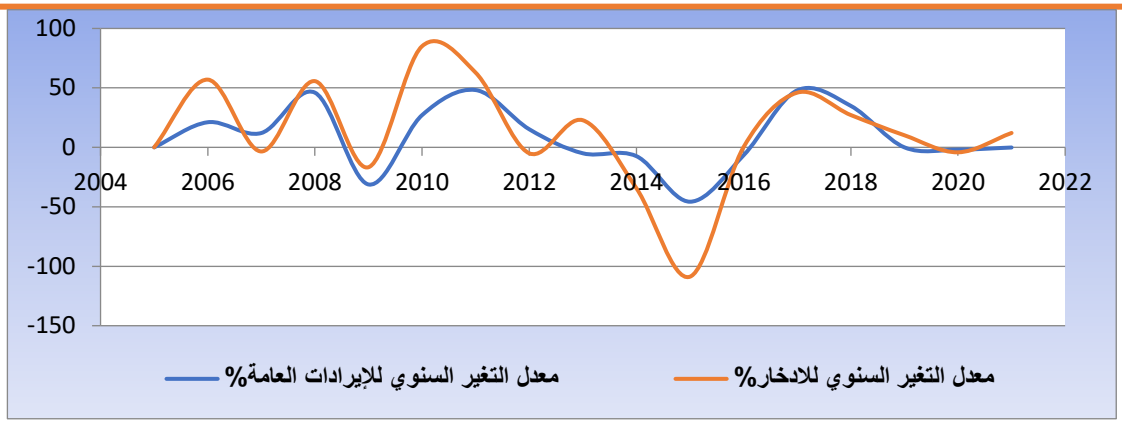

الشكل (٢) تطور معدل التغير السنوي للإيرادات العامة والادخار في العراق للمده (2005-2021)
المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

يتضح من الشكل رقم (٢) أن معدل التغير السنوي في الإيرادات العامة والادخار شهد ارتفاعات متباينة خلال مدة البحث، وقد يعود سبب ذلك إلى حقيقة أن الاقتصاد العراقي مر بظروف مماثلة خلال هذه المدة وخاصة أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الحصول على عائدات حكومية من النفط الخام للحصول على الايرادات العامة.

المحور الثالث: نتائج تحليل أثر العلاقة بين الإيرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

اولا: متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي:

بهدف اختبار فرضية البحث وبهدف تحقيق اهدافه، فقد تم تحديد المتغير المستقل الايرادات العامة والتابع الادخار الاجمالي وكما في الجدول التالي:

الجدول (٢) متغيرات البحث

الرمز	الدلالة	التوصيف
R	**الايرادات العامة**	**المتغير مستقل**
S	**الادخار**	**المتغير التابع**

المصدر: من عمل الباحث.

وتأسيسا على الإطار النظري لمتغيرات البحث فأنه يفترض اختبار العلاقة الدالية التالية:

$$(1).....Tr=a+bp_r+u_i$$

وعليه أن (R) تمثل الإيرادات العامة، بينما (S) تمثل إجمالي الادخار، وان مدة الدراسة البحثية تمتد (٢٠٠٥-٢٠٢١) ، وهي مدة قصيرة لا تكفي لأداء الأساليب القياسية الحديثة. وعليه تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، حيث يوفر الإصدار ١٠ من Eviews القدرة على تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية واستخدام الصيغة الخطية لتقدير العلاقة.

ثانياً: اختبار الاستقرارية لمتغيرات البحث:

الجدول (٣) اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث في المستوى الاصلي

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level)			
		R	**S**
With Constant	t-Statistic	-1.9101	-2.1337
	Prob.	0.3258	0.2325
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0640	-2.5909
	Prob.	0.5559	0.2858
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0907	-0.4697
	Prob.	0.7082	0.5084
		n0	n0
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

يستدل من الجدول (٣) لم تتحقق الاستقرارية للمتغير التابع (الادخار) عند المستوى الاصلي اما بالنسبة للمتغير المستقل (الايرادات العامة) فأنه غير مستقرة ايضاً في المستوى الاصلي للبيانات وبناءا على اختبار (pp) وعليه وبما ان المتغير المستقل غير مستقر فقد تم اخذ الفرق الاول للبيانات وكما هو موضح في الجدول (٤) الاتي:

الجدول (٤) اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		d(R)	d(S)
With Constant	t-Statistic	-3.8474	-4.6548
	Prob.	0.0040	0.0003
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8448	-4.6286
	Prob.	0.0202	0.0021
		**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8142	-4.6528
	Prob.	0.0002	0.0000
		***	***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يستدل من خلال الجدول (٤) ان كل المتغيرات حققت الاستقرارية المطلوبة عند اخذ الفرق الاول للمتغيرات حسب اختبار (pp) ، وعليه فأنه وفي حال تحقق الاستقرارية للمتغيرات فأنه يفضل ان نستخدم اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعه (ARDL) لان المتغيرات قد استقرت عند اخذ الفرق الاول فضلا على ان عدد المشاهدات لمتغيرات البحث قليلة .

ثالثاً: العلاقة بين الايرادات العامة والادخار في العراق للمده (٢٠٠٥-٢٠٢١)

١. التقدير الاولي لأنموذج (ARDL)

يستدل من الجدول (٥) الذي يبين نتائج التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) بين الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث

الجدول (٥) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين الايرادات العامة والادخار

Dependent Variable:s				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL (2, ٢)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	1.292607	0.113043	11.43462	0.0000
S(-2)	-0.479339	0.112460	-4.26211	0.0001
R	0.734370	0.081581	9.001706	0.0000
R(-1)	-1.003921	0.167822	-5.98270	0.0000
R(-2)	0.374987	0.111865	3.352137	0.0014
C	-2739578.	1455570.	-1.88235	0.0647
R-squared	0.968570	Mean dependent vary		30561817
Adjusted R-squared	0.965951	S.D. dependent vary		17075662
S.E. of regression	3150867	Akanke info criterion		32.85076
Sum squared resid	5.965585	Schwarz criterion		33.04982
Log likelihood	-1078.075	Hannah-Quinn critter.		32.92942
Durbin-Watson stat	2.161902			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews ١٢

تظهر من نتائج الجدول (٥) ، والشكل(٣) انه انموذج (ARDL) الذي يلائم هو (2, 2) بهدف قياس العلاقة بين الادخار والايرادات العامة وعليه يكون المتغير المستقل (الايرادات العامة) قد فسرت اغلب التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع (الادخار) بقدر (96٪) وانه (4%) وهذه قد ترجع الى عوامل خارجيه تقع خارج الانموذج المدروس.

الشكل (٣) أختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

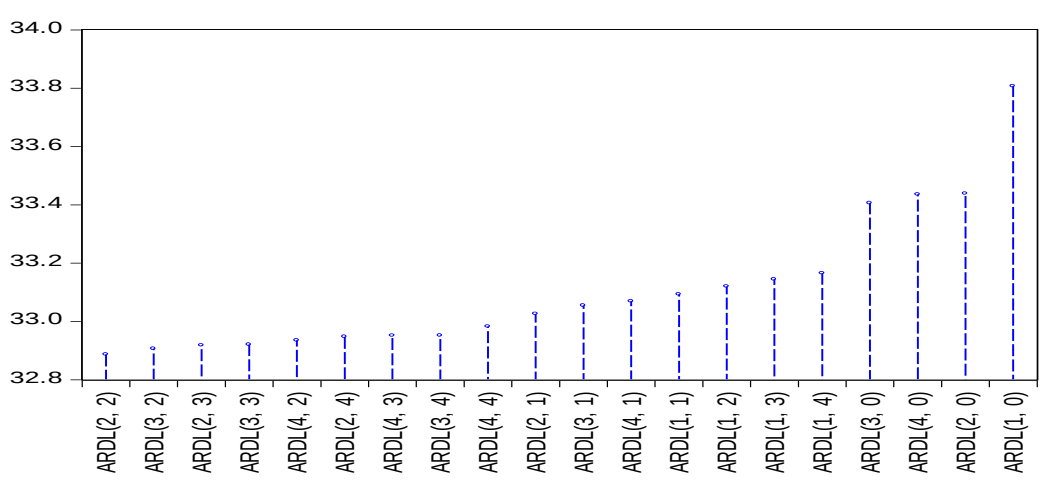

المصدر: عمل الباحث بالاستناد الى مخرجات برنامج Eviews ١٢

٢. اختبار الحدود للتكامل المشترك للمتغيرات:

يستدل من الجدول (٦) الذي يبن العلاقة بين الادخار والايرادات العامة في العراق خلال مدة البحث:

الجدول (٦) العلاقة بين الايرادات العامة والادخار في العراق خلال مدة البحث

Test Statistic	Value	K
F-statistic	٥,٣١٩٤٤٧	1
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews ١٢

تظهر نتائج اختبارات الحدود بين الايرادات العامة والادخار في العراق خلال مدة البحث. بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث وذلك لان قيمة F المحسوبة وفق البيانات هي اكبر من F القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية اقل (١٠٪).

٣. تقدير الاستجابة القصيرة والطويلة الاجل:

يستدل الجدول (٧) ان نتائج التقدير للاستجابة القصيرة والطويلة الاجل وفق انموذج (ARDL) لبيان العلاقة بين الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي وكما ياتي:

الجدول (٧) تقدير الاستجابة الطويلة القصيرة والطويلة الاجل بين متغيرات البحث في العراق

`Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	0.479339	0.112460	4.262311	0.0001
D(R)	0.734370	0.081581	9.001706	0.0000
D(R(-1))	-0.374987	0.111865	-3.352137	0.0014
CointEq(-1)	-0.186732	0.057289	-3.259443	0.0018
Cointeq = IN - (-0.7652*KI + 4.6304)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
R	0.564641	0.078041	7.235206	0.0000
C	-14671190.29	6519805.2024	-2.250250	0.0281

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢

يستدل من بيانات الجدول (٧) الاتي:

أ- ان معلمة تصحيح الخطأ تشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل متجه من الايرادات العامة الى الادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢١) وذلك لان معلمة تصحيح الخطأ انها سالبة وأنها معنوية عند مستوى اقل (١%)، أذ تشير هذه المعلمة العودة الى التوازن خلال (0.000-) من الزمن.

ب- ان نتائج الاستجابة الطويلة الاجل تشير الى وجود علاقة طردية قوية ومعنوية عند مستوى معنوية (١٪) اي ان زيادة الايرادات ادت الى زيادة حجم الادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

٤. نتائج اختبار عدم تجانس التباين واختبار الارتباط الذاتي:

يستدل من الجدول (٨) الذي يبين نتائج الاختبارين اختبار عدم ثبات التجانس واختبار الارتباط الذاتي بين الايرادات العامة والادخار في الاقتصاد العراقي وكما يأتي:

الجدول (٨) اختبار عدم ثبات التجانس واختبار الارتباط الذاتي بين الايرادات العامة والادخار قي الاقتصاد العراقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.850496	Prob. F(2,58)	0.4325
Obs*R-squared	1.880463	Prob. Chi-Square(2)	0.3905
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.478584	Prob. F(1,63)	0.4916
Obs*R-squared	0.490054	Prob. Chi-Square(1)	0.4839

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews ١٢

يتبين من الجدول (٨) ان النموذج المقدر خالي من مشلة عدم ثبات التجانس ومشكلة الارتباط الذاتي وذلك لان القيم المقدرة بالاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم استناداً الى قيمة (F.R) المحسوبة والجدولية بين متغيرات البحث .

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً: الاستنتاجات:

خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ولعل أبرزها الاتي:

١. تم اثبات فرضية البحث من خلال وجود تأثير طردي وقوي ومعنوي عند مستوى معنوية (١٪) بين الايرادات العامة والادخار، اي ان زيادة الايرادات ادت الى زيادة حجم الادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
٢. الايرادات العامة والادخار في العراق شهدت تقلبات خلال مدة البحث نتيجة الفائض والعجز الملحوظ في الموازنة العامة خلال تلك المدة. في عام (٢٠١٨) شهدت الموازنة العامة أكبر فائض نتيجة الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار النفط وانعكس ذلك بشكل إيجابي في الموازنة العامة للعراق.
٣. أن معدل التغير السنوي في الإيرادات العامة والادخار شهد ارتفاعات متباينة خلال مدة البحث، وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن الاقتصاد العراقي مر بظروف مماثلة خلال هذه المدة وخاصة أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الحصول على عائدات حكومية من النفط الخام للحصول على الايرادات العامة.
٤. توجد علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من الايرادات العامة الى الادخار في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وذلك لان معلمة تصحيح الخطأ معنوية وسالبة عند مستوى اقل من (١٪) ، وعليه فأن المعلمة تشير الى العودة للتوازن خلال (٠,٠٠٠-) من الزمن .

ثانياً: التوصيات:

خلص البحث الى مجموعه من التوصيات كان اهمها:

١. بهدف زيادة المدخرات، أوصت الدراسة بضرورة تنمية الوعي الادخاري في المجتمع، وتوفير القنوات المناسبة لجذب المدخرات، والعمل على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي، وهي نسبة من الدخل.
٢. تشجيع الادخار من خلال رفع سعر الفائدة على الودائع كأحد العوامل المهمة في تحديد المدخرات، حيث أن زيادة الفائدة تؤثر على المدخرات من جانبين: التأثير المباشر من خلال زيادة عوائد الادخار، والأثر غير المباشر من خلال تقليل طلب المستهلك نتيجة الزيادة. القوة الشرائية للمال. كل هذا لصالح المدخرات.
٣. ضرورة تفعيل السياسات لتشجيع الادخار من قبل السلطات النقدية، والعمل على زيادة حجم الودائع الثابتة والودائع الادخارية، والعمل على تعزيز ثقة المواطن بالمؤسسة المصرفية، وتوسيع نطاقها وتغطيتها، والعمل على رفع أسعار الفائدة على الودائع وتخفيضها على القروض في محاولة لتشجيع الاستثمار.
٤. توفير متطلبات الاستثمار ومحاولة تمويله من خلال المدخرات الداخلية لتقليص فجوة الادخار وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية.

المصادر:

1. Abdul Ghaffar, Hana, (2002) Foreign Direct Investment and International Trade, House of Wisdom, Baghdad.
2. Abdul Hamid, Abdul Muttalib, (2006), Economics of Public Finance, first edition, The Arab Company.
3. Abu Al-Ela, Yousra, and others (2013), public finance and taxation, research published on the following website: www.pdffactory.com
4. Al-Ali, Adel, (2011), Public Finance and Tax Legislation, second edition, Ithraa for printing, publishing and distribution, Amman
5. Al-Fahdawi, Ahmed Abd Salih Attia (2020), Measuring and analyzing twin deficits and its impact on economic growth in Iraq for the period (1995-2018), Master Thesis (unpublished), Library of the College of Administration and Economics, University of Fallujah.
6. Al-Mahjoub, Refaat, , (1983), Public Finance,Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Cairo.
7. Al-Quraishi, Medhat, (2008), The Development of Economic Thought, Wael Publishing House, first edition.
8. Al-Saeedi, Osama Ali Kazem Hussein, (2007), an analytical study of the impact of foreign direct investment on the economies of Arab countries (Egypt and Jordan), a case study for the period from (1991-2005), master's thesis, College of Administration and Economics, University of Kufa.
9. Bouderbala, Faiza, (2016), the problem of converting savings into investment in rentier economies, the case of Algeria (2000-2014), PhD thesis (published), Library of the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.
10. Bushra, Abdel Bari Ahmed, (2013), Estimating the impact of monetary and fiscal policies on the performance of commercial banks using the stepwise method, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 3, Issue 2, pages 153-169\
11. Daved N. Hyman, (2010), Puplic Finance, Tenth Edition, seuth western, Cengage Learning.
12. Hamidat, Walid, (2015), Principles of Mathematical Economics, 1st edition, Al-Barzouni Scientific House, Jordan.
13. MINISTRY of (2010) Investment Support and Promotion Agency of Turkey, TURKISH TOURISM INDUSTRY REPORT.
14. Mortada Hussein Lafta Al-Badiri, (2021), The Impact of Public Spending on Inflation in Iraq for the Period (2003-2017), Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume Special Vol (Diyala), Issue Economic and Accounting Side, pp. 265-291
15. Mounir, Amer Sami, (2006), Financing the government fiscal deficit and its economic effects in selected countries, including Iraq, master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
16. Muhammad, Abdel Qader, Ramadan Muhammad Ahmed, (2004), Macroeconomic Theory, published by the Department of Economics, Faculty of Commerce, University of Alexandria.
17. Othman, Syed Abdel Aziz, (2008), Public Finance (A Contemporary Analytical Approach), University House, Beirut.
18. Salman, Hazza Daoud, (2009), fiscal policy and its role in economic reform, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
19. Sultan, Hussein Ali, (2006), The Role of Fiscal Policy in Reducing Inequality in Income Distribution (Jordan, An Applied Study), Master Thesis, College of Administration and Economics - Al-Mustansiriya University.